

(سي أي إيه) تمهد لمحاكمة ابن سلمان وتحقق في دور أخيه خالد

يعد تقرير المخابرات الأمريكية بتحميل مسؤولية مقتل الصحفي جمال خاشقجي لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نتيجة إصرار جهات في الإدارة الأمريكية على إيجاد بديل له، لكن الأخطر في الملف أن التقرير يفتح الباب أمام تدخل الشرطة الفيدرالية لبدء تحقيق بحكم المكالمة التي جرت بين السفير السعودي في واشنطن خالد بن سلمان والصحفي المغدور.

وأنجزت "سي أي إيه" تقييماً للمعطيات المتعلقة بالجريمة، حيث تبين لها حسب جريدة "الواشنطن بوست" تورط الأمير محمد بن سلمان، وجاء الإسراع عن الكشف عن هذا التقرير كرد على تقرير النيابة العامة السعودية التي ترحب في إعدام بعض المتورطين في الجريمة لطمسم الحقيقة نهاياً وجعل ولی العهد يفلت من العقاب، ونشرت "الواشنطن بوست" تقرير المخابرات ليلة أمس في موقعها في الإنترن트 واليوم في نسختها الورقية.

وبتسريبها مضمون التقرير الذي يورط ولی العهد السعودي، تكون المخابرات الأمريكية، وبدون شك، بتنسيق مع باقي الإدارات الرئيسية للدولة الأمريكية مثل البنتاغون، قد أرسلت رسالة واضحة إلى

الرئيس الأمريكي والى السلطات السعودية بضرورة البحث عن ولي للعهد جديد، وعليه لن يصبح الامير محمد بن سلمان ملكا في المستقبل.

والمستجد الخطير في تقرير المخابرات المركزية الأمريكية هو الإشارة الى السفير السعودي الأمير خالد بن سلمان، شقيق ولي العهد، الذي أجرى مكالمة مع جمال خاشقجي لاستدراجه الى القنصلية السعودية في إسطنبول، مسرح جريمة الاغتيال، وهذه الفقرة في التقرير هي التي ستعطي المشروعية القانونية للشرطة الفيدرالية "إف بي آي" بالتدخل لاجراء التحقيق لأن خيوط الجريمة بدأت من سفارة السعودية في واشنطن.

وفي مراسلة سابقة بتاريخ 10 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي اشارت "رأي اليوم" في تقرير خاص الى احتمال قوي لتدخل الشرطة الفيدرالية، وصرح مصدر علیم بالسياسة الأمريكية أن أخطر ما يوجد في هذا الملف باستثناء عملية القتل بطبيعة الحال هي كيف ساهمت سفارة السعودية في استدراج خاشقجي الى تركيا لكي يحصل على وثائق الزواج بدل منحه هذه الوثائق في سفارة واشنطن ومن هو العقل المدبر".

ويتابع المصدر "إذا تبيّنت صحة هذه المعلومات والتي لم يجر تكذيبها، فمكتب التحقيقات "إف بي آي" سيتدخل لأن جزء من التخطيط لعملية الاغتيال جرى في الأراضي الأمريكية كما أن خاشقجي له إقامة في الولايات المتحدة".

وأكّد "الشرطة الفيدرالية لن تنتظر قرارا سياسيا، إذا تبيّن لها وجود خيط ولو ضعيف يتطلب التدخل ستعمل على استدعاء المعنيين ومنهم موظفو في السفارة السعودية في الولايات المتحدة، وقد تذهب أبعد إلى المطالبة بالاستماع إلى مسؤولين سعوديين ومنهم القيادة مثل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، فالشرطة الفيدرالية تستعد للسماع للرئيس ترامب في ملف تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية ولن تتردد أمام ولي العهد وبالخصوص السفير السعودي في واشنطن".

وكان منتظرا عدم عودة السفير خالد الى منصبه في السفارة السعودية في واشنطن بسبب علمه باحتمال تعرضه للتحقيق، بل يرجو وسط الموظفين أنه أغلق بعض حساباته البنكية وغادر بدون رجعة الى الرياض.